

DOI: 10.54240/2318-013-001-027

الأهمية التاريخية لسجل صالح باي للأوقاف
The Historical Significance of the "Salah Bey Record of Awqaf"

اسم ولقب المؤلف المرسل: محمد ميلودي- MOHAMED MILOUDI صص 261-276
الدرجة والعنوان المهني: دكتوراه في تاريخ المغرب الحديث- أستاذ محاضر بجامعة باجي مختار-
عناية/البريد الإلكتروني: miloudimiloudi07@gmail.com

تاريخ استقبال المقال: 2022/12/21.. تاريخ المراجعة: 2023/01/05.. تاريخ القبول: 2023/03/14

الملخص: تهتم الدراسة بأحد أهم ممتلكات الأسلاف، إنه سجل صالح باي للأوقاف، الذي اعتنت بتحقيقه وتقديمه المؤرخة فاطمة الزهراء قشي، وتتجلى أهمية المخطوط كونه يجمع في طياته بين التأريخ الديني والاجتماعي لمدينة قسنطينة وأحوالها خلال عهد صالح باي (1771-1792م)، إذ يقدم لنا هذا السجل ملامح عن المجتمع القسنطيني وتفاعلاته على الأصعدة المختلفة وعلاقته بالسلطة عهد ذاك، ويصور بدقة أوضاع الطوائف غير المسلمة داخل المجتمع الإسلامي، كما يعطي معلومات قيمة عن أنماط التكافل الاجتماعي.

أما بخصوص الجانب العمراني للمدينة، فإن عقود سجل صالح باي للأوقاف تزودنا بمعطيات عن التنظيم الحضري والقوانين المسيرة للفضاء المديني العام، ما يسمح بفهم أوضح لنموذج المدينة في الإسلام خلال العهد الحديث، وبما أن مدوني هذا المخطوط كانت غايتهم خدمة مصالح الدولة والمجتمع في جانبها الإداري، فإن المعلومات التي قاموا بتدوينها امتازت بالدقة وصدق التحري، وهذا الذي تفقده أصناف متنوعة من المخطوطات التاريخية الأخرى.

وعليه، تمحورت إشكالية البحث حول إبراز الأهمية التاريخية لسجل صالح باي للأوقاف في دراسة الملامح الاجتماعية والحضرية لمجتمع قسنطينة خلال الحقبة الأخيرة من العهد العثماني بالجزائر.

الكلمات المفتاحية: سجل الأوقاف؛ صالح باي؛ المجتمع، قسنطينة؛ العهد العثماني؛ الجزائر.

ABSTRACT: The study focuses on one of the most important legacies of the ancestors, which is the Salih Bey Record of Awqaf. Which the historian Fatima Zahraa Guchi undertook to study and present, and the importance of the manuscript is evident in the fact that it combines in its folds the religious and social

history of the city of Constantine and its surroundings at the time of Saleh Bey (1771-1792 AD), as this file presents us with the characteristics of Constantinian society and its interactions at different levels and its relationship with power at that time, and it accurately describes the conditions of non-Muslim sects within Islamic society, as well as giving valuable information on types of social solidarity.

Regarding the urban side of the city, the deeds of the Saleh Bey Awqaf register provide us with data on urban planning and the laws governing urban public space. This helps to better understand the model of Medina in Islam in modern times, since the authors of this manuscript aimed to serve the services of the state and society in its administrative aspect, the information they wrote was characterized by accuracy and sincerity of investigation, which various categories of other historical manuscripts lack.

As a result, the research problem focused on highlighting the historical importance of Saleh Bey's endowment register in the study of the social and urban characteristics of Constantinian society during the last period of the era. Ottoman in Algeria.

Keywords: Awqaf register, Saleh Bey, society, Constantine, Ottoman period, Algeria.

المقدمة: تقاس حضارة الأمم ومكانتها التاريخية بمدى مساهمتها في حقول الإنتاج وضروب المعرفة والكتابة والتأليف عبر العصور والأزمنة، ولا شك أن الكثير من الأمصار اعتلت في حقبة من الحقب المجد وجمعت في أوصافها صنوف الريادة والقيادة، ثم تحولت بعد ذلك إلى الانحدار والتقهقر، تاركة مكانها للأمم أخرى قد أخذت بأسباب النهضة وشروط الحضارة. ولأن كانت هذه هي سنة الأدهار وعجلة التاريخ، فإن دور الباحثين ومهمة المنشغلين بالتراث والثقافة هي النبش في جنبات التاريخ للتعريف بماضي أمصارهم المشرق بمختلف السبل المتاحة، من قبيل البحث عن كنوز المتروكات الكتابية التي خلفها الأسلاف وإخراجها إلى النور لتكون متاحة معروفة تترجم مدى مساهمة تلك الأمة في ضروب المعرفة والتقدم الإنساني.

وفي هذا الإطار جاءت دراستنا هذه حول سجل صالح باي للأوقاف، الذي يحتوي على 102 صفحة، أما طوله فهو 30 سم وعرضه 21 سم، قامت الأستاذة الدكتورة فاطمة الزهراء قشي، وهي أستاذة سابقة في جامعة قسنطينة، بتحقيقه وإخراجه إلى النور في حلة بهية لجموع القراء والباحثين، حيث قامت بتقديمه وتبويبه على ثلاثة فصول، بعد أن قسمت العقود التي يضمها السجل إلى ثلاث مجموعات، فكان الفصل الأول موسوم بـ "أوقاف صالح باي الخيرية، وعدد عقود 18 عقدا، أما الفصل الثاني فعنوانته الباحثة

بأوقاف صالح باي الذرية أو الأهلية¹، وتضمن هذا الفصل 20 عقدا، أما الفصل الثالث والأخير في هذا السجل، فخصص لباقي المعاملات الأخرى واخذ عنوان معاملات الأعيان وقد كان عدد عقود 24 عقدا تنوعت ما بين أوقاف أهلية وخيرية².

ونظرا لأهمية المخطوط وغنى عقود بصورها معرفية تاريخية متنوعة، كان هدفنا هو التعريف به وإبرازه كأحد النماذج المحققة في حقل تاريخنا الوطني، والإشارة إلى كيفية الاستفادة منه، إذ جمع بين طياته ما بين الجانب الديني والاقتصادي والاجتماعي والحضري لمدينة قسنطينة وأحوازاها خلال حقبة معينة من العهد العثماني بالجزائر، وعلى الأساس المبسوط، تمحورت إشكالية الدراسة حول إبراز الأهمية التاريخية لسجل صالح باي للأوقاف في دراسة الملامح الاجتماعية والحضرية لمجتمع قسنطينة خلال الحقبة الأخيرة من العهد العثماني بالجزائر.

لقد كان المنهج التاريخي الوصفي التحليلي والاستقرائي، هو المنهج المتبع في ثنايا هذه الدراسة، لأنه الأنسب للموضوع من أجل الكشف عن الحقيقة والإجابة عن الإشكالية المطروحة من مختلف جوانبها.

ولكي يكون البحث دقيقا ومضبوطا قسمناه إلى عنصرين رئيسيين وهما:

أولا: صالح باي واعتناؤه بالأوقاف.

ثانيا: أهمية عقود الوقف في دراسة الملامح الاجتماعية والتنظيم حضري.

1- 1- صالح باي واعتناؤه بالأوقاف: يعد سجل صالح باي للأوقاف من المنجزات المهمة التي قام بها هذا الباي وحفظت اسمه في ذاكرة الساكنة لمدينة قسنطينة، ولذا جاءت مساهمتنا هذه، التي نصبو من خلالها للتعريف بأحد المخطوطات الجزائرية المحققة الذي يرجع إلى زمن الوجود العثماني بالجزائر، وبالتحديد إلى عهد صالح باي قسنطينة ما بين

1- الوقف الأهلي هو الوقف الذي يوقفه صاحبه على عقبه وعند انقطاع نسلهم يؤول إلى جهة خيرية يحددها الواقف، أما الوقف الخيري فهو الموجه مباشرة إلى جهة خيرية محددة، وللإشارة أن الوقف الخيري يجوز المذهب الحنفي دون المالكي. للمزيد أنظر: لطيفة حمصي- المجتمع والسلطة القضائية المجلس العلمي بالجامع الأعظم بمدينة الجزائر أنموذجا 1222-1246هـ/ 1710-1830م- رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في التاريخ- قسم التاريخ- جامعة الجزائر-2011/2012- ص 26.

2- سجل صالح باي للأوقاف- تحقيق وتقديم فاطمة الزهراء قشي- دار بهاء الدين- الجزائر- 2009- ص 16.

(1771-1792م)¹، الذي عد من أشهر البايات الذين تعاقبوا على حكم بايلك الشرق الجزائري.

وينفرد هذا المنجز كونه ترك لنا صورة جامعة لمختلف تفاعلات المجتمع الاقتصادية والدينية والاجتماعية في عهد هذا الباي، ويعطي أوصافا مهمة عن بنية الدولة عهد ذاك، والمميز في عهد صالح باي أنه استحدث أيضا سجلا جامعا، إذ جاء حسب العقد التأسيسي الذي احتواه سجل صالح باي للأوقاف، أن حاكم البايك أمر بإنشاء سجل جامع لمختلف سجلات أوقاف مدينة قسنطينة، بعد أن أصاب الأوقاف الإهمال والضياع وقل الإعتناء بها من قبل وكلاء المساجد الذين ألحقت بوظائفهم مهمة حفظ الأملاك المحبسة، وبلغ بهم الإهمال حتى تعطلت بعض المساجد لأن الكثير منها كانت تسيّر شؤونها من غلات الأملاك المحبسة، من حيث الصيانة والترميم ودفع مرتبات وأجور الأئمة والخطباء والمؤذنين والمائضين والفراشين والحزابين² ونحوهم من موظفي المساجد، وهذا ما ذكر بوضوح في العقد الأول الذي رُسم بموجبه السجل الجامع للأوقاف، حيث جاء فيه ما يلي: "الحمد لله لما وقع التقصير من وكلاء مساجد قسنطينة ولم يكن لهم الاعتناء بشأن الأوقاف وفرطوا في ذلك غاية التفريط وضاع الكثير منها بقبليتهم عنها وعدم اعتنائهم بشأنها ولم يبحثوا على ذلك وتعطل البعض من المساجد بضياع أوقافها التي مبني عمارة المسجد عليها وصار البعض منها بسبب ذلك مربطاً للدواب والبعض غلقت عليه الأبواب وآل أمره إلى الخراب وبلغ أمر ذلك لحضرة المعظم الأسعد ... سيدنا صالح باي ... فألهمه الله إلى إحياء ما اندرس من المساجد والأوقاف"³.

والجدير بالملاحظة في شأن أهمية هذا السجل الجامع الذي أمر صالح باي بوضعه، هو أنه ساهم في إحياء ما اندرس من الأوقاف وصيانة ما خرب من مساجد كانت عامرة بأوقاف

1- للاطلاع أكثر عن سيرة صالح باي وفترة حكمه أنظر:

ERNEST MERCIER- Histoire de Constantine- J. MARLE ET F. BIRON- Constantine-1903- p 271.

2- الحزابون وهم المكلفون بقراءة أحزاب من القرآن في أوقات محددة، أما المائضون فهم المشرفون على شؤون المائضة، بينما

الفراشون فهم الذين كانوا مكلفين بأفرشة المساجد. للمزيد أنظر: محمد ميلودي- جميلة معاشي-موظفو الجوامع في مدينة الجزائر أواخر الفترة العثمانية "من خلال سجلات البايك"-مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية-العدد 51 - تصدر عن جامعة

عبد الحميد مهري- قسنطينة-2019- صص 72-85.

3- سجل صالح باي للأوقاف- المصدر السابق- ص 19.

المحسنين، إذ بموجبه رتبت وقننت الأعباس وأسندت لموظفين لإدارتها والاعتناء بها، وتم تسجيل كل ذلك في هذا السجل بأمر من صالح باي، إذ جاء في عقد التأسيس "أمر حينئذ قضاته والمفتين أن يبحثوا على أوقاف المساجد وعن المساجد التي دثرت (كذا)، واطلعوا على سجلات المساعد (كذا)، وأثبتوا بعد الكشف عن ذلك أوقاف مساجد بلد قسنطينة بهذا السجل"¹.

ويبدو أن الإجراء الذي أقدم عليه صالح باي وأمر عماله به هو محاولة منه لاستنساخ تجربة إدارة الأوقاف التي كان مطبقة في مدينة الجزائر مركز الأيالة، والتي كانت تثبت فيها غلات الأوقاف ومصاريفها وأوجه نفقاتها بكل دقة في سجلات البايلك وهي سجلات الدولة الرسمية، وكل ما يدون كان تحت نظر الوكلاء والأغوات وغيرهم من موظفي الأوقاف الذين كلفوا بصفة رسمية للسهر على ذلك،² ومن أوجه الاعتناء بالأعباس كذلك، مراقبة عمليات انتقال أموالها من الوكلاء المعزولين إلى الوكلاء المعينين الجدد، والتأكد من القيم المقبوضة التي جدت في حوانيت الأوقاف التي خلفها سابقوهم وتسجل المحاضر في دفاتر البايلك بمحضر الخوجات والشواش.³

ولهذا أراد حاكم بايلك قسنطينة صالح باي الاعتناء بالأعباس من جهة كذلك، فأمر بإثبات كل ما يدون من أوقاف المدينة في أربع نسخ، حفظا من الضياع وتجنباً للتبديل والتغيير الذي قد تتعرض له العقود الوقفية المثبتة من قبل الكتاب والخوجات،⁴ وأمر صالح باي بإعطاء نسخة من هذا السجل لوكيل بيت المال⁵، وأخرى لشيخ البلد¹، ونسخة ثالثة لقاضي الحنفية ونسخة رابعة لقاضي المالكية.²

1- المصدر نفسه- ص 19.

2- سجلات البايلك- العلية 21- السجل 124.

3- سجلات البايلك- العلية 05- السجل 30.

4- الخوجات هم موظفون إداريون أنيطت بهم مهمة الإشراف على بعض المصالح الاقتصادية والاجتماعية الإدارية بالإيالة، ويشترط في تولي منصب الخوجة أن يكون صاحبه ملما ببعض المعارف الحسابية والقانونية وعلى قدر معين من الثقافة. للمزيد أنظر: محمد ميلودي-المرجع السابق- ص 96.

5- وهو موظف في الإدارة الإقليمية للبايلك كان هو المشرف العام عن الشؤون المالية بمخزن الباي. أنظر: المرجع نفسه- صص

90-91.

ومن أجل الحفاظ على أوقاف المساجد وحمايتها من الضياع كما حدث قبل إنشاء هذا السجل الجامع، نص العقد المؤسس له وبأمر من حاكم البايك، أن المعاوضة ممنوعة في أوقاف المساجد ولو كانت يسيرة، كما شدد على محاسبة وكلاء المساجد القائمين على شؤون الأقباس كل ستة أشهر، وإذا زادت غلة حبس مسجد معين عن حاجته، فإنها تؤول إلى أعضاء المجلس العلمي ووكيل بيت المال في مخزن البايك، حيث يسهرون على تنمية الأقباس بشراء عقارات أخرى تضاف إلى تلك الأوقاف³.

ويبدو أن العقد المؤسس لهذا السجل الجامع حاول تجنب الثغرات التي كانت سببا في التسيب الذي عرفته الأقباس التي اندثرت وأهملت من قبل، سواء كانت تلك الثغرات في النصوص أو من حيث مهام الوكلاء والمفاتي والقضاة وأعضاء المجلس العلمي أو وكيل بيت المال، كما يظهر من المحاسبات الدقيقة والصارمة لهؤلاء، وتتجلى أيضا محاولة سد الثغرات والقضاء على التلاعب، في إدراج ثلاث نسخ عن السجل الأصلي وتوزع هذه النسخ على ثلاث سلطات مختلفة في حكومة البايك، ويمثل تلك السلطات وكيل بيت المال عن السلطة المالية والقاضي الحنفي والمالكي عن السلطة الدينية، حيث أشرف كل قاض عن سجله الخاص، أما السلطة الإدارية المحلية فمثلها شيخ البلد بإعطائه النسخة الرابعة من السجل، وبهذا يصعب التلاعب والاحتياال بالسجلات ومحتواها.

أما عن السجل (محل الدراسة) المحقق من قبل الأستاذة الدكتورة فاطمة الزهراء قشي، فهو سجل جامع سيدي الكتاني⁴ كما ترجح ذلك محققته، وللإشارة أنه كان لكل جامع سجل خاص به، فقام صالح باي بجمع مختلف تلك السجلات في سجل جامع، وهو الذي عرّفناه آنفا، أو بمعنى آخر أنه استحدث سجلا للسجلات الصغيرة التي كانت خاصة بكل مسجد أو جامع أو زاوية أو مدرسة، وقد قاربت هذه السجلات الصغيرة مئة سجل أو

1- كان هذا الموظف يتمتع بمكانة كبيرة في الجهاز الإداري الحضري العثماني بالآيالة الجزائرية، وكان بمثابة المكلف العام بالمدينة والمدير لمصانرها.

2- سجل صالح باي للأوقاف- المصدر السابق- ص 19.

3- المصدر نفسه- ص 19.

4- يقع جامع سيدي الكتاني بالقرب من سوق العصور وسط مدينة قسنطينة، يعود تاريخ تشييده إلى سنة 1190هـ/1776م، في عهد صالح باي. للمزيد أنظر: عبد القادر دحدوح- المعالم الأثرية الإسلامية بمدينة قسنطينة خلال الفترة العثمانية- مجلة الثقافة الإسلامية - العدد 13- تصدر عن وزارة الشؤون الدينية والأوقاف- الجزائر- 2015- ص 70.

فاقت هذا العدد،¹ نظرا لكثرة الأعباس وانتشارها حينما أصبح للوقف دلالات أخرى مرتبطة بأهداف سياسية واجتماعية واقتصادية ولم يبق فقط مرتبطا بالتعبد وطلب الأجر والثواب خاصة في الفترة الأخيرة من العهد العثماني.

والجدير بالذكر أن سجل جامع سيدي الكتاني غير مكتمل، بل هو جزء من سجل، وتم حفظه في مصلحة أرشيف ولاية قسنطينة تحت اسم سجل صالح باي للأوقاف.²

وتبرز الباحثة فاطمة الزهراء قشي من خلال قراءة وتصنيف العقود، اهتمامات صالح باي وأعماله الجليلة في تنظيم الأعباس وتأسيس المزيد منها، إذ كرس العقد الأول تقريبا من حكمه في ذلك، وكان قدوة لموظفيه السامين وأعيان وكبراء مدينة قسنطينة حينما شاركوا الباي بأوقاف خيرية وذرية كثيرة³، والإقدام على الوقف أصبح مع مرور الوقت ظاهرة اشتهر بها الحكام العثمانيون وهذا ما تدل عليه الأعباس الكثيرة التي حملت أسماء المسؤولين العثمانيين في الجزائر.⁴

واهتمام الباي بالأوقاف في عهده تظهر من أنه كان طرفا في أكثر من ثلثي المعاملات الوقفية،⁵ وهذا ما عثر عليه في الجزء الأول من هذا السجل غير المكتمل، لذلك لا نستبعد أنها أكثر من ذلك بكثير لو تم العثور على العدد الهائل من سجلات الوقف التي شهدتها عهده، لأن صالح الباي الذي عرف بحنكته ودهائه كان يرى في الوقف أبعادا اقتصادية واجتماعية إلى جانب البعد الديني والروحي، ومن ثم شدد على تنظيمه وتقنيته في سجلات والتي منها السجل محل الدراسة، ثم جمع مختلف تلك السجلات في سجل جامع كان تحت سلطته الإدارية المباشرة عن طريق كبار موظفيه في المخزن.

2- أهمية عقود الوقف في دراسة الملامح الاجتماعية والتنظيم الحضري: إن الدين الإسلامي في مقصده ليس عبادة وحسب، وإنما هو ترتيب اجتماعي وتنظيم لحضارة الناس وفضاء سكنهم وهذا ما نتلمسه جليا في الحبس، ومن هذا المنطلق وإسقاطا على دراستنا،

1- سجل صالح باي للأوقاف- المصدر السابق- ص 9.

2- المصدر نفسه- ص 10.

3- المصدر نفسه- ص 13.

4- سجلات البايلك- العلية 29- السجل 231 والعلية 33- السجل 328.

5- سجل صالح باي للأوقاف- المصدر السابق- ص 10.

سنحاول البحث في جوانب من الحياة الاجتماعية لساكنة مدينة قسنطينة وتنظيمهم الحضري انطلاقا من عقود سجل صالح باي للأوقاف.

إن أبرز ما يتضح من خلال استقراء سريع لعقود الوقف هو مشاركة كبار الحكام والمسؤولين عامة المجتمع في حبس أصول أملاكهم وتسبيل ثمرتها على المنشآت الدينية وعلى العمال القائمين على صيانتها وترميمها وإدارة شؤونها والذين كانوا يمثلون عينة من الأوساط العامة في مجتمع المدينة، ومثل هذه الممارسات تبين أنه لم تكن هناك هوة اجتماعية بين الحاكم والمحكوم، بالرغم من أن الكثير من كبار الموظفين كانوا ذو مكانة مرموقة في المجتمع من حيث الجاه والسلطة والنفوذ.¹

والملاحظ من خلال عقود التحبيس التعايش الذي عرفه المجتمع القسنطيني، كعينة عن المجتمع الجزائري خلال العهد العثماني، مع أهل الذمة، إذ كان هؤلاء محترمون وفق ما تملبه شريعة الإسلام وأعراف الدولة، وهذا ما يظهر مثلاً من خلال امتلاكهم للدور والعقارات داخل المدينة وبين أوساط الساكنة، وتبين حرية الذميين من خلال كنائسهم التي امتلكوها داخل النسيج العمراني للمدينة، حيث كانوا يزاولون فيها عبادتهم بكل حرية شريطة تقيدهم بالآداب العامة والأعراف التي تقن ممارسة شعائهم، وما يحيل إلى ما ذكر، نجد الفقرة الآتية التي تضمنها أحد العقود الوقفية الذي كان في شكل معاوضة حيث جاء فيه: "بعد أن استقر على ملك المعظم الأرفع الصدر الأرفع سيدنا صالح باي... جميع الكوشة الغربية... بل استقر على ملكه جميع الكوشة القبلية المفتحة (كذا) الكاينة بالقرب من لديه سوق الجمعة... أعطى في مقابلتها جميع الكوشة الغربية التي أحدث بانيها القريبة من كنيسة أهل الذمة بالمحلة المذكورة...".²

وكان الذميون قد تمتعوا بمكانة كبيرة طوال الفترة العثمانية في الأيالة، وهذا راجع إلى فلسفة الحكم العثماني التي طبقت في الأيالات العربية ومنها الجزائر، وعلى ذلك الأساس، كان الذميون مثل غيرهم في المجتمع يزاولون أعمالهم وحرفهم التي يعيشون بها، إذ تشير العقود إلى ذلك بجلاء، مثل ما يوضحه التحبيس التالي: "بعد أن خلص للمعظم الأرفع

1- المصدر نفسه- ص 20.

2- المصدر نفسه- صص 25-30.

الصدر الأيمن سيدنا صالح بي أعزه الله جميع الحانوت القبلية المفتوح (كذا)... يحدها قبلة وشرقاً زقاق هناك وجوفاً دار الذمي دافيد الخياط ... خلص لمسجد سيدي السبعيني جميع الخراب الكاين قرب السوق المذكور ويحده قبلة دار الذميين...¹، وهذا ما يدحض كل الأقوال التي تحاول أن تشكك في المعاملة الحسنة التي كان يتلقاها أهل الذمة في الجزائر خلال العهد العثماني.

ولا شك أن التفاعل الاجتماعي والتقارب الفئوي كان حاضراً من خلال عمليات التملك جنباً إلى جنب بين فئات المجتمع المختلفة من حيث المكانة والجاه والمنصب، إذ تثبت عقود الحبس تجاوز الباي الذي كان يعد من المسؤولين السامين إلى جانب الحرفي والانكشاري ونحوهما من أفراد المجتمع الذين كانوا يصنفون ضمن الطبقات الوسطى أو الدنيا في الساكنة².

ومن الملامح الاجتماعية التي يمكن أن نشير إليها في هذا الصدد، أن الحكام والمسؤولين كانوا يحاولون كسب ود المجتمع من خلال إظهار احترامهم للعلماء والأولياء والصلحاء ونحو ذلك مما كانت له علاقة بالدين، ومن أجل هذا تنافسوا لإقامة أحباس خاصة بأضرحة الأولياء لما كان لهذا الفعل من تأثير على نفوس الرعية وتطييناً لخاطر المجتمع، في وقت ساد فيه الفكر الصوفي الذي جانب في مظاهر متعددة الشرع الإسلامي الحنيف، وفي هذا الإطار، قام صالح باي بحبس حانوت له على ضريح سيدي الكتاني بصرف ثمرة الحانوت على وكيل الضريح مقابل أن يتولى ذلك الوكيل كل شؤون الضريح، إذ جاء في أحد العقود ما يلي: "أشهد سيدنا حفظه الله صالح بي أنه حبس الحانوت المذكور بعد إصلاح ما يحتاج إلى إصلاحه من الحانوت المذكور على أن الوكيل المذكور يكون متفقدا للضريح المذكور ويكون هو المتولي لغلقة وفتحه والإطلاع على مصالحه..."³.

1- المصدر نفسه- ص 43.

2- المصدر نفسه- ص 28.

3- المصدر نفسه- ص 36.

كما قام نفس الباي بحبس آخر على أحد العلماء، وهو مبارك الصايغي وعلى ولديه وعلى أولادهم وأولاد أولادهم وهذا ما يثبتته العقد التالي: "... أشهد أيده الله أنه حوّل الحبس المذكور من جهته المذكورة أمامه وجعله حبسا على العالم العلامة السيد مبارك الصايغي وعلى ولديه سي بلقاسم وسي احمد وأولادهم وأولاد أولادهم كما ذلك مبين برسم بيد المحبس عليه..."¹.

إن التمثيل الاجتماعي البارز للوقف المؤسس على الشرع الإسلامي يتجلى بوضوح من خلال تخصيص أوقاف محددة للفقراء والضعفاء والمرضى والعجزة من قبل المحسنين، وهو ما يستحق التنويه والإشادة للتعريف بحقيقة المجتمع الإسلامي وتنظيماته، وفي هذا نجد أن الوثائق الوقفية والعقود المثبتة في سجل صالح باي للأوقاف زاخرة بمثل هكذا أفعال، وهذا ما ترجمه إحدى المعاوضات التي قام بها صالح باي مع أحد الفقهاء، حيث جاء في أحد العقود ما يلي: "أراد سيدنا صالح باي أعزه الله تعالى عقد المعاوضة مع الفاضل الأجل الفقيه الأمثل السيد عبد الرحمان بن الشيخ البركة سيدي بدر الدين الفكون رحمه الله تعالى الناظر على جانب الضعفاء والفقراء فأجابه الشيخ المذكور لذلك لما حصل له من الغبطة لجانب الوقف وذلك بأن يعطيه لجانب الفقراء جميع ثلاث أثمان الدار المذكورة ولجانب الضعفاء ربع الأرض في الوطن المذكور..."².

أما بخصوص الفضاء الحضري، الذي تتضارب بخصوصه أخبار وروايات الكثير من المصادر التي تحدثت عن مدينة قسنطينة في العصر الحديث، فإن الأهمية التاريخية لسجل صالح باي للأوقاف تعطينا تصورات واضحة بل ودقيقة عن ملامح الترتيب الحضري وتنظيم المباني والمنشآت والعمائر التي كانت ضمن إقليم مدينة قسنطينة خلال عهد صالح باي، كما تفيدنا الإشارات الواردة في السجل، بمعلومات قيمة عن المرافق التي عرفت بها المدينة آنذاك.

إن قراءة سريعة لعقود الحبس تحيل إلى أن مدينة قسنطينة كانت في عهد صالح باي مدينة تؤدي وظائفها الحيوية والتي لم تكن أن تضطلع بها سوى مدن قليلة في ذلك

1- المصدر نفسه- ص 36.

2- المصدر نفسه- ص 61.

العصر، ما يبرهن على تميز المدينة الإسلامية في العهد الحديث، والتي كانت تستمد تنظيماتها وتخطيطها من الشريعة الإسلامية بشكل أساس.

لقد كانت مدينة قسنطينة كفضاء حضري إسلامي خلال العهد العثماني تضم مختلف المرافق الأساسية لسيرورة حياة المجتمع الحضري، وإلى جانب ذلك، كانت تضم أيضا فضاءات للترفيه وأماكن للتجمع وعقد اللقاءات بين الساكنة، مثل المقاهي التي اشتهرت خلال هذه الحقبة، وهذا ما تشير إليه بوضوح عقود التحبيس التي ضمها سجل صالح باي للأوقاف، مثل ما ورد في نص عقد كان حاكم البايك صالح باي طرفا فيه، إذ جاء ما يلي "... بعد أن استقر على ملك المعظم سيدنا صالح بي أيده الله جميع أنقاض الإصطبل (كذا) القبلي الكاين بحومة الشارع الذي تحت القهوة هناك وبالقرب من الكوشتين..."¹، وقد وردت عدة عبارات مشابهة تبين تعدد المقاهي في المدينة، وإذا ما قورنت بما ذكره أندري ريمون عن مدينة حلب والقاهرة، فإنها لم تكن تقل عنهما أهمية من حيث تنوع وغنى الفضاء الحضري خلال الحقبة العثمانية².

وإلى جانب ذلك، كانت الفضاءات الاجتماعية والصحية التي حسنت من حياة الساكنة ولعبت دورا في راحة الرعية، وهذا ما يتجلى من وجود دار للمرضى التي أنشأها صالح باي وجعلها وقفا بالمدينة، إذ جاء في أحد العقود: "ثبت من له الحكم الشرعي وفقه الله أن القطعة من البراح المشتملة على خمسة وعشرون ذراعا... بنيت وصارت قهوة جوفية الباب وثلاث حوانيت جوفيات اثنان منها على اليمين الداخل للقهوة المذكورة وواحد على يسار الداخل وفوق الكل دار المرضى وعلو جوفي الباب ملاصق لدار المرضى من جهة الشرق بنى الكل المعظم الأرفع سيدنا صالح بي ... أشهد سيدنا صالح بي ... أنه حبس جميع الأنقاض المذكورة...". وقد كانت هذه الدار التي بناها وحبسها الباي تؤدي دورا اجتماعيا ووظيفة حيوية وصحية في مجتمع المدينة، وبالتحديد بين أوساط الجنود الذين كان أغلبهم آنذاك في حاجة إلى مكان يقيمون فيه، وتزيد هذه الحاجة في حالة المرض خاصة بالنسبة للمجندين الجدد، وقد أشار العقد إلى فئة الجنود بصراحة، إذ اشترط الواقف أن تكون

1- المصدر نفسه- ص 34.

2- أندريه ريمون - المدن العربية الكبرى في العصر العثماني- ترجمة لطيف فرج- دار الفكر للدراسات- د.م-1996- ص 167.

هذه الدار معدة لسكنى من حصل له مرض من العسكر وتبقى كذلك حتى يستغنوا عنها فعندئذ تؤول إلى الجامع الأعظم¹.

وبعيدا عن الفضاء التنظيمي والحضري، فإن بناء دار للمرضى من الجنود الضعفاء من قبل حاكم المقاطعة أو البايك لها أكثر من دلالة، لعل أبرزها، عدم وجود هوة بين الحكام السامين وغيرهم من الموظفين، ويتضح من ذلك، أنه كان هناك شعور بحالة البسطاء والضعفاء خاصة الجنود منهم، الذين تشير إليهم الدراسات التي تطرقت إلى موضوع الثروات، أن أغلبهم كان من الطبقات الفقيرة والمحرومة، ويحيل هذا العمل الذي أقدم عليه الباي، إلى بعض اهتماماته من خلال حرصه على التكفل الشخصي بالوضع البائس للطبقات الدنيا في المجتمع.

وزخرت المدينة أيام عهد صالح باي بفضاءات تثقيفية وتربوية وعلمية كثيرة، فبالإضافة إلى المساجد التي قاربت أو فاقت المئة، قام صالح باي بإنشاء مدرسة نظامية كانت تعمل وفق نظام صارم، وتشير أحد العقود الوقفية التي قام به الباي المذكور، أنه حبس مجموعة من الكتب النفيسة على المدرسة التي أمر ببنائها، ولم يرد اسم هذه المدرسة بشكل واضح ومفهوم في العقد حيث جاء فيه ما يلي: "...بيان الكتب الموقوفة على مدرسة الشيخ السيد؟ أبي قصيعة الكاينة ب؟ التي أحدث بناءها المعظم الأرفع سيدنا صالح بي أوائل جمادى الأولى سنة 1198هـ..." وذكر تحت هذا النص مجموعة من الكتب القيمة من قواميس وشروح وحواشي وكتب نحو وفقه ومناقب وغيرها².

إن المميز في تنظيم المدينة الجزائرية في الحقبة الحديثة هو كثرة العيون أو "السبالات" كما كانت ترد في الوثائق، وراجع ذلك للتنافس في إنشاءها من قبل المسؤولين أو عامة الساكنة، فلم تخل ساحة أو طريق عهد ذاك إلا وكانت فيها سبالة أو أكثر خصصت لشرب المارة أو لملء الماء أو للغسل أو غير ذلك، وبالإضافة إلى تأديتها للمتطلبات الأساسية في حياة الساكنة بالمدينة، كانت هذه العيون تعطي مظهرا جماليا للفضاء العام، إذ اجتهد بناتها على تجميلها وزخرفتها بشكل مميز.

1- سجل صالح باي للأوقاف- المصدر السابق- ص 35.

2- المصدر نفسه- ص 37.

وقد لعب الوقف دورا مهما في كثرة هذه العيون وديمومتها، وهذا ما تشير إليه عقود الحبس التي يضمها سجل صالح باي للأوقاف، فمثلا قام أحد أعيان قسنطينة المدعو مصطفى قيسارلي بتخصيص إحدى السبلات التي قام بنائها بستة عقود من الأحياس الخيرية، وذلك من أجل ضمان مياه الشرب للمايين والسوقة في سوق الجمعة وكذلك للناس القاصدين الجامع الأعظم، حيث جاء في عقد الوقف ما يلي "تم في شعبان من سنة 1194 هـ أوقف مصطفى قيسارلي شطردار (قرب سيدي السبعيني) على السبالة التي أحدث بنائها، وفي رجب من السنة الموالية أوقف... على السبالة ليصب فيها ماء الشرب... وبهذا يكون مصطفى قيسارلي قد خص السبالة بستة عقود من الأحياس الخيرية... كما استمر اهتمامه بدعم السبالة لمدة أربعة عشرة سنة هذا دليل على حرصه لضمان مياه الشرب للمارة في سوق الجمعة والقاصدين الجامع الأعظم".¹

وبما أننا نعالج ملامح الفضاء الحضري انطلاقا من عقود سجل صالح باي للأوقاف، فلا بد أن نشير إلى أن المدينة في الإسلام كان لها قوانين وضوابط لا يمكن تجاوزها لا من جهة المارة في الشوارع والسوقة أو من جهة الساكنة، ومن أجل ضبط ذلك وجد قائد الشوارع² وقائد العيون³ وغيرهما، وقد لعب القضاة دورا بارزا في تطبيق تلك القوانين المنظمة للحياة الحضرية، وفي هذا الشأن لم يكن عقد التحبيس ساريا، كما يبدو، إلا باستيفائه الشروط المتعارف عليها، ولهذا كان يتم الإشارة فيه أحيانا إلى أن الأبنية الموقوفة مثلا لا تتعارض مع الآداب العامة وقوانين الفضاء المدني، خاصة إذا كان هناك غموض أو شبهة في البناء المحبس قد تعطل تسبيل ثمرته على الجهة التي أوقف عليها، وهذا ما نستشفه مما ذكر في العقد التالي الخاص بالسيد الحاج محمد بن كوجك إذ جاء فيه: "... وقد جعل السيد محمد المذكور القطعة الباقية من العلو المذكور والقطعة المجزأة من

1- المصدر نفسه- ص 76.

2- اختص هذا القائد بصيانة نظام المجاري المائية وتبليط ورصف طرقات المدينة وتنظيم عرض السلع وحركة المرور في الشوارع الضيقة. للمزيد أنظر:

- Albert DEVOULX- tachrifat- Imprimerie du Gouvernement- Alger- 1852-p 32.

3- كلف بالإشراف على صيانة النافورات والقنوات ومراقبة شؤون المياه. أنظر:

R.O.M.M- N°27- - André RAYMOND- La conquête ottomane et le développement des grandes villes arabes- In 1979- p 123.

المحبس عليه المسطور مع ما أضاف إليه بعد تبسيطه من طريق العامة الواسعة التي لا يتضرر به المارون فضلا عن مارواحد "...¹.

إن مما سبق يتضح دور الحاكم في تنظيم المجتمع وتنشيط أفرادهِ وتحقيق التفاعل بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، ومن جهة أخرى يعطي هذا الإجراء الذي أقدم عليه صالح باي صورة عن الحاكم العثماني (التركي)، الذي غالبا ما تحاول بعض الكتابات قراءتها من زاوية واحدة تنحصر دائما في محاولات السلطة الزمنية فرص سيادتها وتأكيد ولاء الرعية للدولة وتحيز مجالها الترابي خاصة إذا ما تعلق الأمر بأواخر الحقبة العثمانية، لذا تغرق هذه الكتابات في كثير من الحالات في وصف صدامات الحكام بالرعية وتبيين مخالفات السلطة التي لا يمكن إنكارها.

ومن ثم، فمنجز صالح باي هذا يقدم بعض إيجابيات المسؤول العثماني ويبرز جوانب من ممارسات السلطة بعيدا عن القمع وجمع الضرائب وإخماد الثورات. كما تتجلى أهمية العقود التي ضمها سجل صالح باي للأوقاف في دراسة موضوعات متنوعة لفهم أوضح وأدق لمجتمع قسنطينة خلال العهد العثماني، كعينة عن عامة المجتمع الجزائري، إذ تعطينا هذه العقود ملمح عن الثقافة الدينية والوضع الديني للسكان باعتبار أن الوقف في مبدئه وأصله تابع من الشرع الإسلامي، وكان إقدام المجتمع عليه بدافع التعبد ونيل الثواب وخدمة للإسلام من خلال صيانة المنشآت الدينية والحفاظ عليها والمساهمة في استمرارها وديمومة وظيفتها الأساسية.

كما أعطت هذه العقود الوقفية مقاربات عن أوضاع الساكنة الاجتماعية وعلاقتهم بالحكام والمسؤولين، من خلال أوقاف الطرفين التي تبين مساكنهم وثراءهم والجهات التي كانوا يوقفون عليها ممتلكاتهم كما تترجم اهتماماتهم الدينية والخيرية. ويبين أيضا، سجل صالح باي للأوقاف، طبيعة علاقات الحكام والمحكومين بالطوائف غير المسلمة، إذ تشير العقود إلى أن أهل الذمة تملكوا في قلب المدينة وشوارعها الرئيسية أين تملك كبار الأثرياء في المجتمع، وزاول هؤلاء مهنتهم ومارسوا معتقداتهم بكل حرية وساهموا في تفاعلات المجتمع المختلفة.

1- سجل صالح باي للأوقاف- المصدر السابق- ص 88.

كما تصور العقود الوقفية التي ضمها المخطوط المحقق، أنماط التكافل الاجتماعي في مجتمع مدينة قسنطينة، وهذا ما تحيل إليه أوقاف صالح باي الذي قام بإنشاء دار للمرضى وجبسها على الجنود الفقراء والضعفاء، ويتضح ذلك أكثر، من خلال الأحياس المثبتة لصالح فئة الفقراء والضعفاء من المسلمين في البلد.

أما عن التنظيم الحضري، فإن عقود التحسيس أثبتت أن التنظيم المدني لقسنطينة خلال عهد صالح باي، كان نموذج للفضاء المنظم بقوانين صارمة، وضمت المدينة في تلك الحقبة مختلف المرافق الأساسية اللازمة لسير حياة الساكنة، من فضاءات علمية وروحية وتربوية والتي مثلتها المدارس والمساجد، كما توفرت المدينة على فضاءات ترفيهية مثلها المقاهي، كما اشتملت أيضا على مرافق اجتماعية وصحية والتي برزت من خلال دور المرضى التي وجدت بالمدينة.

الخاتمة: من خلال هذه الدراسة الموجزة يمكن أن نخرج بعدة استنتاجات أهمها:

- يعد سجل صالح باي للأوقاف من المخطوطات الجزائرية الحديثة التي تحتاج للإشادة والتعريف بها، كونه مازال مادة خام ينتظر تشريح مضامينه النصية التي حاولنا من خلال هذه الدراسة إثبات أهميتها على الأصعدة المختلفة.

- على ضوء سجل صالح باي للأوقاف، تبين أنه لم تكن هناك حواجز اجتماعية بين فئات المجتمع القسنطيني المختلفة، بل كان هناك تكافل اجتماعي شارك فيه حتى كبار المسؤولين في السلطة وأعيان المدينة وأثرياءها.

- بينت عقود الوقف أن أهل الذمة كانوا مثل غيرهم من فئات المجتمع مارسوا حريتهم الدينية ونشاطهم الاقتصادي في حدود قوانين الإسلام والدولة حينذاك.

- كانت مدينة قسنطينة في عهد صالح باي نموجا للفضاء المدني المنظم والمتناسق، وفرت كل المرافق الضرورية للساكنة وكانت تؤدي وظائفها الحيوية في تناسق تام بين المنشآت الأساسية والفضاءات الترفيهية.

- في الأخير نولي عناية المهتمين بمختلف حقول المعرفة الأدبية والإنسانية والفقهية للالتفات إلى مخطوط سجل صالح باي للأوقاف واستثماره معرفيا، ترمينا للجهود المبذولة في تحقيقه وتنويعا لطرائق المعارف وانفتاحا على ضروب العلوم الإنسانية المتشعبة.

قائمة المصادر والمراجع:

المراجع العربية:

- حمصي لطيفة- المجتمع والسلطة القضائية المجلس العلمي بالجامع الأعظم بمدينة الجزائر أنموذجا 1222- 1246هـ/ 1710- 1830م- رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في التاريخ- قسم التاريخ- جامعة الجزائر- 2011/2012.
- دحدوح عبد القادر - المعالم الأثرية الإسلامية بمدينة قسنطينة خلال الفترة العثمانية- مجلة الثقافة الإسلامية - العدد 13- تصدر عن وزارة الشؤون الدينية والأوقاف- الجزائر- 2015.
- ريمون أندريه- المدن العربية الكبرى في العصر العثماني- ترجمة لطيف فرج- دار الفكر للدراسات- د. م- 1996.
- سجل صالح باي للأوقاف- تحقيق وتقديم فاطمة الزهراء قشي- دار بهاء الدين- الجزائر- 2009.
- سجلات البايلك- العلية 05- السجل 30.
- سجلات البايلك- العلية 21- السجل 124.
- سجلات البايلك- العلية 29- السجل 231 و العلية 33- السجل 328.
- ميلودي محمد - معاشي جميلة -موظفو الجوامع في مدينة الجزائر أواخر الفترة العثمانية " من خلال سجلات البايلك " -مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية-العدد 51 - تصدر عن جامعة عبد الحميد مهري- قسنطينة- 2019.

المراجع الأجنبية:

- DEVOULX Albert - tachrifat- Imprimerie du Gouvernement- Alger- 1852.
- MERCIER ERNEST - Histoire de Constantine- J. MARLE ET F. BIRON- Constantine.-1903.
- RAYMOND André - La conquête ottomane et le développement des grandes villes arabes- In R.O.M.M- N°27-1979.